الثورة الجمعة 18 ذو القعدة 1433 هـ - 5 اكتوبر 2012م العدد (17488)

# اقتصاد السوق الاجتماعي (١-٣)

## المفهوم والقضايا والسياسات

**يتصف الاقتصاد اليمني بأزمة بنيوية حادة ترتبط بالسياسات والإجراءات الاقتصادية والمفاهيم والرؤى للعملية الاقتصادية بشكل عام إضافة إلى أزمات في غياب الفكر الاقتصادي الموجة نحو واقع اليمن، ووفقا لذلك تأتي دراستنا لتضع تصورا فلسفيا يحدد ماهية الاقتصاد وسياساته في المجتمع اليمني في إطار رؤية تحليلية لواقع الدولة والمجتمع وتحديد مسارات الاقتصاد وإجراءته العملانية في إطار متغيرات السوق العالمية ومدلولالاتها المفاهيمية وفق المراجعات الفكرية للنظام الاقتصادي العالمي .**

**فمنذ ٩٥ دخل الاقتصاد اليمني مرحلة جديدة في إطار التحول من الاقتصاد المخطط والممركز حيث الدولة هي اللاعب الرئيس إلى الانفتاح الاقتصادي بحضور القطاع الخاص والاستثمارات العربية والأجنبية وأصبحت الدولة تعتمد على التخطيط التأشيري للسياسات الاقتصادية ومنذ ذلك الحين ٩٥ اعتمدت الحكومات اليمنية سلسلة من الإجراءات والتدابير العملانية بقصد تغير في جوهر العملية الاقتصادية مثل إعادة الهيكلة وتعويم العملة وتصحيح الأسعار وما رافق ذلك من إجراءات تم النظر إليها كمتطلبات اقتصادية ضرورية مثل رفع الدعم عن بعض السلع الأساسية ورفع سعر المشتقات النفطية كل ذلك كان له آثار اجتماعية مباشرة انعكست سلبا في واقع الأفراد والأسرة والمجتمع عامة.**

أ.د/ فؤاد الصلاحي

ووفقا لذلك ظهرت موجات احتجاج اجتماعية منتظمة حينا ومتقطعة حينا آخر وصولا إلى الثورة الشبابية الشعبية وجميعها ذات مغزى هام يرتبط مباشرة بوظيفة الدولة ومشروعيتها الاجتماعية والشعبية وهو الأمر الذي أهملته الحكومة وخبراؤها من الاقتصاديين محليين وأجانب، في حين أشار البنك الدولي إلى خطورة المسألة الاجتماعية وتفاقم آثارها إن لم يتم معالجتها أولا بأول وبخطى سريعة، مع أن هذا البنك والصندوق الدوليين هما شريك أساسي في صنع هذه السياسات والإجراءات الاقتصادية التي انعكست آثارها الاجتماعية على غالبية أفراد المجتمع .. في هذا السياق تأتي أهمية دراستنا وتبرز مبرراتها من حيث أنها تستهدف تقديم رؤية علمية منهجية وموضوعية لطبيعة السياسات الاقتصادية المطلوبة في اليمن بالتركيز على تحديد الإبعاد السياسية والاجتماعية للسياسات الاقتصادية ودلالاتها إجرائيا وتحديد الأدوار الفاعلة للدولة وللقطاعات الأخرى المشاركة في العمليات الإنتاجية .

ووفقا للكثير من الانتقادات التي وجهت للحكومات اليمنية وإجراءاتها الاقتصادية التي لم تحقق نجاحا يذكر في أي من المجالات المالية أو الإنتاجية أو التسويقية فإن الأزمات المتفاقمة اجتماعيا أصبحت واضحة للعيان وعبرت الحكومات الواحدة تلو الأخرى عن هذه الأزمات ومخاطرها خاصة في تزايد معدلات الفقراء والعاطلين في الريف والحضر وكل ذلك يعكس غياب هوية محددة لطبيعة السياسات الاقتصادية وغياب التوجه الاجتماعي لهذه السياسات، الأمر الذي ادخل الحكومة والدولة في مأزق خطير يهدد بفقدانهما المشروعية الشعبية التي تعتبر المرتكز الرئيسي للمشروعية التي تؤسس عليها الحكومات والدول حضورها المؤسسي والقانوني ومن ثم إجراءاتها المتعددة .

### اقتصاد السوق الاجتماعي (المفهوم ومحدداته):

اقتصاد السوق الاجتماعي هو نظام اقتصادي يقوم على مبادئ واضحة يمكن الاعتماد عليه لتوجيه الجهات الاقتصادية الفاعلة. ومثل هذا النظام لا يسقط من السماء بل هو نتيجة البحث العلمي والتأمل في المبادئ الأخلاقية ونتائج أنشطة تنظيم المشاريع والأنشطة الاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى الإطار النظري والأسس الفلسفية التي تعتبر الإطار المرجعي لهذا النظام وتحديد إجراءاته العملانية . بشكل عام يمكن القول أن اقتصاد السوق الاجتماعي هو نظام يعتمد سياسات اقتصادية بمضمونها الاجتماعي استنادا إلى التزام الدولة دستوريا وشعبيا بالمسألة الاجتماعية التي تستهدفها السياسات الاقتصادية ،وهذا يعني في دلالاته أن السياسات الاقتصادية ليست غاية بحد ذاتها وليست خارج إطار المجتمع بل هي تنظيم للعملية الإنتاجية وزيادة الثروة لأهداف المجتمع والأفراد وليس لزيادة معاناتهم .

ولهذه السياسة مرتكزات دستورية وشعبية وفلسفية وهي تتضمن في دلالاتها تجديدا في وظائف الدولة وأدوارها وفقا لمتطلبات متغيرة في السياسة الاقتصادية وفي النظام الاقتصادي العالمي .وهذا يعني إثبات حضور الدولة وفق رؤية متغيرة لأدوارها وليس تغييبا لدورها كما يرى متطرفوا الفكر الليبرالي من دعاته عربيا .. ولعل الأزمة المالية العالمية الأخيرة أثبتت أهمية ادوار الدولة وحضورها كفاعل رئيس في السياسة الاقتصادية ومنظومتها الإجرائية .

لودفيغ إيرهارد .. هو الرائد العملي لاقتصاد السوق الاجتماعي وأول وزير اقتصاد في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، بؤرة تركيزة في هذا المنظور الاقتصادي ( جميع المواطنين هم على نفس مستوى الرعاية الاجتماعية ، واقتصاد السوق الاجتماعي يجب أن يمكن الغالبية العظمى من الناس للاستفادة من ثروة البلاد). قام لودفيغ ايرهارد بتطبيق مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي ووضعه كواقع ملموس في ألمانيا و قال أنه استفاد من الأزمة الاقتصادية العالمية والمناهج النظرية لمدرستي فيينا وفرايبورغ(١).

وتعبير اقتصاد السوق الاجتماعي له دلالات عدة أولا باعتبار أن هذا السوق وفق عملياته السياسية يستهدف أفراداً ومجتمعاً ولا يجعل منهما تابعين لإيقاعاته الرقمية في الحسابات والأرباح مما يعلي من صورته المتوحشة ..وانه يكون صديقا للأفراد والمجتمعات بحال كان المجتمع حاضرا في رسم السياسات الاقتصادية وفي ذهن السياسيين ..وكلمة الاجتماعي تضاف مرتين في الأولى نحو الاقتصاد بأنه ذو صفة اجتماعية وليس صفة مجردة من المجتمع وبأنه معني بالأرقام والحسابات دون السياق المجتمعي الذي يمارس الاقتصاد فيه ..ومرة أخرى تضاف الاجتماعي إلى السوق انطلاقا من الاهتمام بقدرات الأفراد على الاستفادة منه وهنا يكون الدخل للأفراد قادرا على تلبية احتياجاتهم وان تكون الأسعار مقبولة في حدود القوة الشرائية للغالبية من أفراد المجتمع..

يمنح اقتصاد السوق الاجتماعي الاهتمامات الاجتماعية نفس الأهمية التي تتمتع بها الاهتمامات الاقتصادية، علاوة على ذلك فهو يقوم على توجهات بيئية(٢). بمعنى أن المكونات البيئية لا تقل أهمية عن عناصر السوق وخصائصه الاجتماعية. وحتى عام ٨٨ كان العالم مقسم إلى قطبين أحدهما يعتمد التخطيط المركز بيد الدولة والآخر يعتمد اقتصاد السوق الرأسمالي ولم يكن بعد الخيار الثالث قد تبلور فكريا وان كانت محاولات جادة للجمع بين أفضلية التطبيقات في التجربتين. لكنة منذ انهيار القطبية الثنائية فرض النموذج القائم على السوق نفسه على الآخرين رغم الاختلاف في التوجهات السياسية من بلد إلى آخر .

*يقصد بالسوق هنا المنافسة بالقدر الممكن والمناسب للمجتمع، ويقصد بالاجتماعي هو رعاية أفراد المجتمع الأكثر ضعفاً آخذة بالاعتبار مصالح المجتمع. ويقصد بالايكولوجي (الاجتماعي) الاهتمام بالبيئة من حيث انبعاث الغازات الدفيئة، إعادة التدوير، الطاقة البديلة، توفير الطاقة التقليدية وغيرها، في كل بلد وعلى مستوى العالم . ويحتوي مصطلح اقتصاد السوق الاجتماعي على رسالة واضحة أي أن تكون عناصر السوق في نفس مستوى الرعاية الاجتماعية(٣)

*اطلق رئيس الوزراء البريطاني توني بلير في عام ٢٠٠٠م منهج عمل برنامجي. اعتمد فيه مصطلح "الطريقة الثالثة" كنهج وطريق وسط بين الاقتصاد المقرر مركزياً واقتصاد السوق الحرة ومن حيث المضمون، فإن نموذج الطريقة الثالثة الذي كان فوق كل شيء عبارة عن مفهوم سياسي لعملية الإصلاح في بريطانيا العظمى،وعلى مقربة من منهج الليبرالية الجديدة، لأن الدولة لا يجب أن تتخلى بشكل متزايد عن إنتاج السلع العامة مثل النقل والبنية التحتية والرعاية الصحية والتعليم أو خصخصتها. ولا يجب تخفيض الإعانات الاجتماعية لأفراد المجتمع الأكثر ضعفاً، تحت مبرر تحرير الدولة من تحمل تكاليف اجتماعية باهظة. فهذا الأخير قد يتحول إلى كلفة سياسية تعصف بالدولة والمجتمع وهو ما شهده العالم من مظاهرات احتجاجية مليونية ومنها انطلق مسار ثورات الربيع العربي ومنها الثورة الشبابية والشعبية في اليمن .

وفي هذا السياق لم تعد المناقشة حاليا في التحديد للثنائية القائمة على الاقتصاد الممركز بيد الدولة أو اقتصاد السوق الحرة المرتبطة بالحكم الليبرالي. بل أصبح النقاش يدور حول النموذج الأكثر ليبرالية أو النموذج المحافظ الجديد واقتصاد السوق الاجتماعي أو اقتصاد السوق الاجتماعي الديمقراطي. ومن بين هذين البديلين يكمن اقتصاد السوق الاجتماعي والبيئي الذي يعد نظاما مفتوحا ومرنا وبالإمكان تعديله وفقاً للوقت والظروف في مختلف البلدان. وهذا هو السبب الذي لا يجعل نظام اقتصاد السوق الاجتماعي والبيئي نقطة ثابتة على مقياس الأنظمة الاقتصادية، بل بالأصح هو عبارة عن نطاق يتحرك إلى اليسار أو إلى اليمين وفقاً لاحتياجات وظروف معينة. وهنا يمكن اعتماد أهم سمة لاقتصاد السوق الاجتماعي بأنه نظام واحد يقدم: كفاءة اقتصادية، وعدالة اجتماعية،،وحماية بيئية(٤).

### المتطلبات الأساسية لاقتصاد السوق الاجتماعي :

هناك الكثير من المتطلبات التي تشكل أسساً ومرتكزات لاقتصاد السوق الاجتماعي مؤسسيا وفلسفيا وقانونيا وإجرائيا أهمها سيادة القانون ونظام ديمقراطي يحترم مصالح مختلف الفئات الاجتماعية. وتعتبر الشراكة الاجتماعية بين النقابات والجمعيات الحرة عنصراً أساسياً لتصميم سوق العمل، والسماح بتحقيق ديناميكيات تنظيم المشاريع والاستثمار ومعدلات توظيف عالية وكذلك تحقيق العدالة الاجتماعية. جميعها تعتبر أهم متطلبات اقتصاد السوق الاجتماعي وهي بذلك تعتبر واحدة من المزايا الكبيرة لهذا الاقتصاد من خلال أنه يوفر خريطة طريق لإيجاد الثروة المستدامة في إطار سياسات اجتماعية يستفاد منها في إعادة توزيع الثروة. وتطبيق هذا المفهوم يجعل من الممكن التغلب على التخلف الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في مستوى الرفاه، جنباً إلى جنب مع العامل المقبول للعدالة الاجتماعية. فهذا النموذج ليس فريداً في ألمانيا، بل قد يعمل به في البلدان التي لديها خصائص مختلفة. ولكن تقليد التجربة الألمانية لا يوعد بنفس النجاح نتيجةً للاختلافات الهيكلية ، والإرادة السياسية ، والفاعلية المجتمعية . إلا أن الأمر الهام هنا أنه من خلال هذا النظام النابع من قوى متوازية يتم إنشاء توازن ديناميكي بين مكونات العملية الإنتاجية والسياسية والمجتمعية .. وفي هذا السياق تبرز ثلاثة مبادئ عامة يستند إليها اقتصاد السوق الاجتماعي وهي(٥):

*الروح الفردية للإنجاز والمسؤولية الذاتية للمواطنين

*التضامن داخل المجتمع

*فاعلية للدولة وحضورها

بمعنى آخر يمكن القول بشكل موجز أن مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي يشير إلى نظام اقتصادي قائم على المنافسة في ظل سوق مفتوحة بعوامل ضمان اجتماعي متوفرة (اقتصاد السوق الاجتماعي هو نظام مفتوح يتطلب درجة عالية من المرونة). وهذا النموذج لا يمكن أن يكون نموذجاً مثالياً بصورة دائمة. ولكن، باعتباره نظاماً مرناً ومفتوحاً للأفكار الجديدة والتطورات، فإنه يطمح إلى التحسين المستمر عن طريق فحص فعاليته ونتائجه من خلال المقارنات الدولية ورضا المواطن. وهنا يكون دور التقييم والمتابعة العملية والعلمية له من خلال الخبراء وصناع السياسات الاقتصادية أمرا مطلوبا لتقويم مساره ووضعه دوما في المسار الصحيح .

في نشأته التاريخية منذ ١٩٤٩ واطراد نموه وتطوره تعرض اقتصاد السوق الاجتماعي إلى ظاهرتين هامتين في السنوات العشرين الماضية هما العولمة وقضية حماية البيئة، وكلاهما يشكلان جزءا لا يتجزأ من أزمة الطاقة والتغير المناخي(٦). وهناك استجابة كافية لهذين التحديين مما يتطلب تحولاً في السلوك الفردي والاجتماعي وكذلك قوة دفع جديدة نحو التعلم مدى الحياة. كما أنها تنطوي على إعادة تعديل أدوات التضامن والتبعية. وهذا الاقتصاد بقدر اهتمامه بزيادة الثروة واستدامتها للأفراد والدول إلا أنه مهتم بالبيئة ولا يجوز في إطاره أن تهدر الموارد الطبيعية ولا تدمر البيئة ذلك أن مفهوم الاستدامة التي يعتمدها اقتصاد السوق الاجتماعي إنما تعني استمرار الحماية للبيئة كمورد أساسي للأنشطة الاقتصادية وتطويرها دون الحاق الاذى بها .

### المرتكزات الأساسية لاقتصاد السوق الاجتماعي :

- الدولة المؤسسية.
- القانون.
- الفاعلية المثمرة للمشروعات الاقتصادية
- خلق توافق مجتمعي وسياسي تجاه رسم ملامح السياسات الاقتصادية: فاعلية الاتحادات والنقابات مع الحكومة في اعتماد السياسات والإجراءات الاقتصادية(٧).

وفق هذه المرتكزات يتم الاجابة على سؤال ما طبيعة دور الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي ( هل المطلوب تجديد دور الدولة، تغييره، أم إلغاؤه، أم انسحابه) ونحن نقول بوضوح وبشكل مباشر للاجابة على هذا التساؤل أنه في كل الفعاليات والمؤتمرات العلمية التي تناولت اقتصاد السوق والمتغيرات الدولية كان هناك إجماع على أن دور الدولة يجب أن يتغير وان هناك مجالات يجب أن تظل بيد الدولة.

بمعنى آخر أنه يترتب على الدولة مسؤوليات جديدة ولذلك كانت وستبقى ضرورة اقتصادية معنية مباشرة بسياسة التوازن الاقتصادي والإشراف على توفير السلع العامة وتنفيذ البنية التحتية وقيادة جهود العلم والتقانة. ووفقا لذلك يتطلب الدور الجديد للدولة البحث عن نظرية اقتصادية جديدة تتعدى النظريات القائمة ويتطلب ذلك إعادة الصياغة لمجمل السياسات المنظمة لدور الدولة وتحديد علاقاتها مع المواطنين.

فالدولة يجب أن تقوم بوضع الإطار العام للنشاط الاقتصادي الاجتماعي وسن القوانين والنظم لتحقيق الأهداف. أي تتدخل الدولة مباشرة عن طريق القوانين والترتيبات الإدارية والتنظيمية الدافعة للنشاط الاقتصادي والحافزة للمواطنين (تأهيل المواطنين للمبادرات الفردية اقتصاديا وللمبادرات الجمعوية اجتماعيا) . وقد تترك مساحات كبيرة في النشاط الإنتاجي والاقتصادي للمؤسسات الفردية والأهلية والتضامنية دون أن تغيب كلية عن هذا المجال.

بصورة واضحة، يجب على الحكومة أن تتبنى نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي والبيئي، معربة عن التزامها لتحقيق الازدهار والعدالة الاجتماعية، وحماية البيئة، مع الإقرار بحدود تداخلها ويجب على الدولة حماية التعددية الهيكلية وتعزيز منطلق إمكانيات المؤسسات والأفراد. كما ينبغي عليها تقديم الحوافز بدلاً من التدخل في العملية الاقتصادية ويجب على الدولة أن تكون على استعداد لتعزيز المسؤولية الذاتية للمواطنين بقدر الإمكان، وتفويض الرقابة ودعم اتخاذ القرارات للمنظمات المستقلة(المجتمع المدني).

في هذا السياق يري البعض أن دور الدولة يجب أن يكون متغيرا وفقاً لكل مرحلة تمر بها البلد ووفق للمتغيرات الاقتصادية العالمية التي تتطلب إعادة النظر في السياسات والمفاهيم الاقتصادية ولكن ذلك دون الإخلال بالأسس والمرتكزات الأساسية الواجب اعتمادها من الدولة وهي :

**١- نظام مالي وضريبي كفؤ وفعال حتى يكون في تصرف الدولة الموارد المالية الكافية لأداء واجباتها.**

**٢- نظام معلومات وطني كفؤ وفعال للحصول على المعلومات الدقيقة والصادقة للاعتماد لأغراض المراقبة والضبط والتنظيم.**

**٣- نظام للتضبيط وغايته مراقبة الأسواق وتحري الأداء الحر والكفؤ لآلية الثمن وقوى السوق.**

**٤- أطر قانونية وجهاز قضائي فعال للتصدي للمخالفات وتصويب التشوهات وتحقيق التقاضي العادل والسريع .**

والسؤال الذي يضع نفسه هنا ماذا عن قطاع الأعمال (القطاع الخاص) في اليمن هل يستطيع قيادة العملية الاقتصادية كبديل للدولة ؟ هل يمكن القول بوجود برجوازية وطنية قادرة على قيادة التحول الاقتصادي؟ الواقع اليمني يعكس وجود قطاع أعمال – أو بيوت تجارية– مشروعات تدار من قبل عائلات لا تحظى جميعها بإدارة رأسمالية حديثة .فالمشروعات الرأسمالية تتصف بالفصل بين الملكية والإدارة.. والسائد في اليمن ( في غالبية قطاع الأعمال) أنها تدار من العائلة التي تمتلك رأس المال عدا بعض المؤسسات التي تأسست في عقود سابقة وتتسم بكثير من ملامح المشروع الرأسمالي لكنها في الغالب ترتبط بمراكز قوى سياسية وعسكرية تسهل لها نشاطها داخل البلد ..

وبشكل عام لا يمكن القول باطمئنان إلى إمكانية أن يتولى قطاع الأعمال المهام الرئيسية في التحول الاقتصادي لذلك فإنه على الدولة–الحكومة أن تساعد في تشكل قطاع أعمال واسع وتدفع به للشراكة معها في إطار التحول الاقتصادي من خلال الإسناد إليه ببعض مشاريع إنتاجية أو توزيعية لتؤهله ليكون شريكا فاعلا. ومن جانبه على قطاع الأعمال أن يؤطر ذاته من خلال تجمعات استثمارية كبيرة عبر شركات مساهمة تستطع أن تتولى الإسهام الرئيسي في النشاط الاقتصادي في المرحلة الراهنة وتأسيسا لدور مستقبلي كبير.

ولكن أمام هذا الأمر تظهر معوقات ترتبط بثقافة القبيلة وبداوتها التي تحول دون الشراكة بين عدد من رجال الأعمال متعددي الانتماء الاجتماعي إضافة إلى نقابات العمال وشراكة أخرى مع الخارج الإقليمي عربي وأجنبي وهنا تتضافر جهود الحكومة مع المستثمرين من الداخل والخارج ومع الممولين إقليميا ودوليا لرسم ملامح التحول الاقتصادي وتحقيق تطور حقيقي في هذا المسار ينعكس في تحسين مستمر لمعيشة المواطن اليمني ويوسع من فرص العمل وزيادة النمو الاقتصادي .

وعلى قطاع الأعمال أن يفكر في الربح من خلال مشروعات اقتصادية كبيرة تسهم بالتنمية وخلق فرص عمل ..وللعلم فإن دور قطاع الأعمال الاجتماعي متضاءل ومرتبط بمزاج شخصي أو يتم استخدامه كواجهة ليس اكثر .. مع أنه في إطار الرأسمالية العالمية كمثال النموذج الأمريكي والاوروبي تبرز مئات من الأمثلة للأدوار الاجتماعية والوطنية لقطاع الاعمال في دعم مجالات التعليم والصحة والبحث العلمي ودعم المؤسسات الأهلية التي تعمل في التخفيف من الفقر ..ومن هنا فالقطاع الخاص اليمني مدعو للمشاركة الايجابية في النشاط الاقتصادي بكل مجالاته مع الاهتمام بدور ايجابي في المجال الاجتماعي ودعم مؤسساته الأهلية.

### طبيعة دور الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي :

إذا جوهر اقتصاد السوق الاجتماعي هو الإدارة الفاعلة للتنظيم الاقتصادي والسؤال ماهو التنظيم للنشاط الاقتصادي ؟ كيف يتحقق هذا التنظيم؟ من اجل من يتحقق أو من هو المستفيد من هذا النشاط ؟ وللعلم فإن اعتماد هذا النمط من الاقتصاد يتطلب تحولا في دور الدولة وفي بلادنا ووفق عملية التحول نحو السوق الرأسمالية دون ضوابط منذ عام ٩٥م واعتماد عملية الخصخصة يمكننا القول أن مبادرة التحول إلى اقتصاد السوق وفق روشتة البنك والصندوق الدوليين لم تجر وفق صورة منهجية ومدروسة بل تمت وفق ضغوط محلية ودولية اضفت على عملية التحول نوعا من الاعتباطية في صنع القرارات والإجراءات وغابت السياسات المنهجة والموضوعية .

وهنا يؤكد الباحث على حقيقة هامة أن الخروج من وهم الاعتقاد بأن تدخل الدولة الواسع هو الطريق إلى تحقيق التنمية قد ينتهي إلى وهم آخر هو بأن ترك المجال للقطاع الخاص سيقود في حد ذاته إلى تحقيق التنمية وكبح الفساد وإشاعة الازدهار الاقتصادي(٨). وتأسيسا على ذلك تأتي دراستنا لتقدم مقاربة منهجية ورسم تصور سوسيو سياسي للمسار الاقتصادي في بلادنا وفقا لقراءتنا لواقع المجتمع واحتياجاته وظروف معيشته ووفقا لمعرفتنا مسار تشكل الدولة الأدوار التي يجب أن تقوم بها في إطار خصوصية اليمن مجتمعيا واقتصاديا في إطار متغيرات لا محدودة يشهدها العالم قد لا نستطيع استيعابها ايجابيا دفعة واحدة ومن هنا تأتي عملية التدرج والتأهيل الفردي والجمعي وبناء قدرات المؤسسات العمومية والخاصة لاستيعاب ممكنات النشاط الاقتصادي وفقا لآليات لاقتصاد السوق الاجتماعي .

في هذا المسار لا نسير بمعزل عن تجارب هامة وناجحة في أكثر من دولة وعلينا أن نتعلم الدروس من التجارب الآسيوية التي اعتمدت في رسم السياسات الاقتصادية على النهج الواقعي وليس المسلمات العقائدية وهذا النهج يجمع بين دور الدولة الاقتصادي ودور القطاع الخاص والقيام بتعديل لهذا الدور وفق المعطيات المتعددة للمسار الاقتصادي( فالمهم ليس فقط حرية الأسواق بل كفاءتها أيضا ). مع التأكيد على أهمية دور الدولة وأهمية البعد الاجتماعي في رسم السياسات الاقتصادية وإجراءاتها المتعددة(٩).

مثال ذلك أن ضبط عجز الموازنة بالاقتصاد في الإنفاق على السلع العامة لا يجب أن يتم من خلال تراجع خدمات الحكومة في مجالات التربية والتعليم والصحة لأن التراجع هنا له تأثير سلبي كبير على تكافؤ الفرص بين المواطنين وعلى قيم المجتمع وأخلاقياته. والمثال الآخر يتأتى من خلال الوعي بأهمية توسيع شبكة الفرص المتاحة لأكبر عدد من الناس في المجتمع للوصول إلى الأسواق وتسليحهم بالمؤهلات التي تمكنهم من التنافس بفعالية وهنا ما ينبغي القيام به ليس إعادة توزيع الدخل بل إعادة توزيع الفرص(١٠).

وللعلم فإن فشل الدولة في دورها الاجتماعي الاقتصادية يقود إلى عدم أستقرار سياسي، فالتوازن بين الأدوار الاقتصادية والاجتماعية أمر مطلوب وهام لتحقيق الاستقرار اللازم للتنمية والاستثمار وهنا يمكن القول بوجود علاقة وثيقة بين اقتصاد السوق وبين الممارسة الديمقراطية . فالدولة يجب أن تعتمد في إدارتها للشأن الاقتصادي بالاهتمام بجميع الفاعلين أو اللاعبين في اقتصاد السوق كل وفق طاقته وقدراته ومنهم المنظمون الاقتصاديون (المستثمرون–قطاع الأعمال–، العمال ونقاباتهم ، المستهلك بجميع فئاته وشرائحه الاجتماعية (١١).

من هنا يكون الخروج من أسر الفكر الاقتصادي التقليدي منذ نشأتة فقد حبذ الاقتصاديون التقليديون منذ آدم اسميث أن يكون دور الدولة في أضيق نطاق ممكن اذ يفضلون عموما أن يكون هذا الدور محصورا في توفير الأشغال العامة الأساسية والمحافظة على النظام والقانون وحماية البلاد وضمان حقوق الملكية وحماية الحريات السياسية والاقتصادية للأفراد.

### الدولة مدعوة في اقتصاد السوق الاجتماعي إلى :

**١- النهوض بالمنافسة**

**٢- السيطرة على الاحتكار والممارسة الاحتكارية**

**٣- حماية المستهلك**

**٤- حماية البيئة**

**٥-توفير شبكة كافية للامن الاجتماعي (١٢).**

والدولة هنا من واجبها الاهتمام بمجالات الرعاية الاجتماعية للمواطنين من خلال تعزيز الدور الاجتماعي نحو قضايا الإسكان والتوظيف وتدريب العاطلين بل وإعادة تأهيل من يرغب للالتحاق بسوق العمل .لأن فشل الدولة بهذا الدور الاجتماعي كان سببا هاما من أسباب ثورات الربيع العربي في اليمن وعموم المنطقة العربية .فقد نظر المواطنون والشباب خصوصا إلى غياب الدور الاجتماعي من منظورين الأول استحواذ الأقلية على السلطة والثروة في إطار تماسك الأقلية عبر علاقات قرابة ومصاهرة ومصالح مشتركة. والثاني غياب المواطنة المتساوية حيث الأغلبية لا يستطيعون الانتفاع بقدر محدود من الثروة الوطنية . وهذا الأمر بدأ يدركه –مؤخرا– مراقبون أجانب وبدا المراقبون محليا يهتمون به فقد تضمنت تقارير التنمية العربية وتقارير حقوق الإنسان المحلية إشارات إلى وجود أكثر من ٥٠٪ من السكان من يعيش بدولارين في اليوم . وان لم يتم معالجة هذا البعد باهتمام كبير ستبرز حركات احتجاجية عديدة قد تشمل عموم المجتمع . لأن الشباب على وجه التحديد أدرك –جاء إدراكه متأخرا– أن غياب المواطنة وتزايد معدلات الفقر والبطالة إنما يجعل من الدولة كيانا معاديا للمجتمع . خاصة إذا ما قدمنا صورة احصائية للوضع الاجتماعية وإشكالاته ليس من خلال تزايد معدلات الفقر والبطالة بل أيضا من خلال تزايد حالات التسول وعمالة الأطفال وتسربهم من المدارس الأساسية ووجود ظاهرة أطفال الشوارع والدفع بالإناث في سن مبكرة جدا ٩-١٤ للزواج ثم ظواهر أخرى مرتبطة بما سبق مثل انتشار المخدرات والجريمة والسرقة ..وبناء عليه يكون البعد الاجتماعي هاماً ومحورياً في السياسات الاقتصادية الراهنة وفي المدى المتوسط والبعيد، ومعنى ذلك أن التركيز على تجميع الثروة –الأوراق النقدية للحكومة– ليس هو الغاية بقدر ما تكون الغاية تحسين شروط المعيشة لغالبية السكان ..

في هذا السياق يجب العمل وفق منهج الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني حتى تتسع المعالجات للبعد الاجتماعي. فلا يمكن للدولة وحدها القيام بهذا الدور بل لابد من إشراك المجتمع برموزه الفاعلة .وهنا يأتي القطاع الخاص كداعم وممول للمشاريع الاجتماعية والموجهة نحو الشباب والفقراء والعاطلين ويأتي دور المجتمع المدني ليقوم بدور فعال وأساسي باعتباره شريكا حيويا في عملية التنمية .إذ لا يجوز للقطاع الخاص والمجتمع المدني أن يكونا في موقف المتفرج بل عليهم دور أساسي وهام مع الدولة .وهنا لابد وان تكون إرادة الحكومة فاعلة في مجال الشراكة المحلية وفي مجال أولوية البعد الاجتماعي في سياساتها الإنمائية.

ووفقا للجدول السابق فإن أهم مجالات البعد الاجتماعي للدولة يتبلور من خلال دورها في شبكة الضمان الاجتماعي وحماية المستهلك وحماية البيئة ..وللعلم فإن الحكومة اليمنية حتى اليوم لا تزال غائبة كلية عن حماية المستهلك بل أن هذا المفهوم لا يزال بعيدا عن برامجها وخطابها السياسي مع أنه ذو أهمية كبيرة في إطار الدور الرعائي للدولة فهو مرتبط بكل سكان المجتمع وحضور الدولة فيه يقلل كثيرا من الانفاق المالي على مستوى الأسر والأفراد أو على مستوى الدولة والمجتمع .. ومع الإدراك بنوعية المسألة السكانية من حيث استمرار تزايد النمو السكاني وتزايد حجم الشباب كشريحة سكانية–عمرية– كبيرة العدد وهي شريحة دينامية وفاعلة ومتعلمة فإن استقرار الوضع السياسي في اليمن يرتبط مباشرة في الاهتمام بالبعد الاجتماعي والرعائي للشباب خصوصا ولعامة المجتمع حتى لا يعاد تحرك الشباب من خلال مظاهرات وحركات احتجاجية وعمالة الأطفال وأطفال الشوارع وانتشار المخدرات والجريمة وصولا إلى حالات التطرف والعنف وحمل السلاح . كل هذا يتطلب معالجات جادة تعتمد منظورات علمية في السياسات العامة ومنها السياسات الاقتصادية التي تشكل واحدا من مفاتيح الحل للازمات والإشكالات الاجتماعية .